المقتطف

الجزء الرابع من المجلد الثاني عشر بعد المئة

١ ابريل سنة ١٩٤٨ — ٢١ جمادى الاولى سنة ١٣٦٧

التكافل الاشتراكي

نظرية مما في النظام الاجتماعي

البحث الأول في تحليل النظرية

٤ — استبداد الفرد بالجماعة وغلاة الرأسماليين (١)

استبداد الفرد بالجماعة رتبة طبيعية من مراتب التطور الطبيعي الذي جرى على الجماعات الإنسانية ، غير أنّ أشياء الحياة غير أشياء الطبيعة الجامدة ، فما نعنيه بأنه «طبيعي» من أشياء الحياة ، يتضمن ولاشك عنصراً أصيلاً من عناصر التطوّر يتنقّل بها في مراتب متساوقة من التغير يتناول الكم والكيف ، على صورة تختلف كل الاختلاف عن مجالي التطور في أشياء الطبيعة الجامدة . فالفرد إن ظلّ أزماناً متطاولة ممثلاً تلك المرتبة التطورية التي جعلت استبداده بالجماعة عنصراً من عناصر التطور ذاته ، فإنّ تركيب الجماعات في الحالة التي ظلّ فيها استبداد الفرد عنصراً تطورياً ، كان من شأنه أن يجعل لتسود الفرد واستبداده ركيزة أساسية في نظام الحياة الانسانية ، كما أنه لا ينبغي أن ننسى أن الفرد ، وبخاصة في الأزمان البدائية ، لم يستغيل موقفه باعتباره عنصراً من عناصر التطور لمحض أنانيته ومصالحه الصرفة ، بل إنه كان على قدر مما مضطراً بحكم وضعه الطبيعي من الجماعة وارتباطه بها ، من

(١) نشر من هذا البحث ثلاث مقالات في عدد ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، وعددي يناير وفبراير سنة ١٩٤٨

حيث أنه عنصر تطوري ، أجنح الى الغيرية منه الى الأنانية ، والى جعل سلطته واستبداديته أكثر مسايرة لحاجات الجماعة من مسايرتها الفرديته .

تلك حال مستقرّة في البدائيات الإنسانية ، في الحياة الطبيعية الأولى وفي الحياة القبلية ، وبخاصّة في الدّور الذي يدعوه بعض المؤرخين الدور الطوطمي في نشوء المدنيات وان الانسان خاضعٌ لهذه الحال وسنن التطوّر تجري عليه متكاملة بطيئة ، خاضعة لكثير من التطوّر الطبيعي وتقليل من التطور الاجتماعي ، حتى بدأ طور الامبراطوريات العظمى في التاريخ وانقلب الأمر من رياسة روحية تنحصر في رئيس يستمد سلطانه من الأشياء الروحانية ، الى رياسة مدنية زمانية تنحصر في رئيس خرج بتفضيلاته من مدار القبيلة والطوطمية الى مدار السيادة والتسلطيّة ، وتألفت عناصر الدولة ، ولاح في أفق التاريخ الانساني شبح الامبراطوريات العظمى ، فتضخمت الفردية وتركزت في فرد واحد هو رئيس الدولة أو رئيس الامبراطورية ، فكان لتضخم هذه الفردية نتيجة ضرورية هي توزيع شيء من سلطة الرياسة على أتباع يعتبرون قرناء للرئيس الأكبر ، وإن كانوا يستمدون سلطانهم من سلطانه واستبدادهم من استبداده ، وبذلك نشأ ما نسميه بالنظام الاقطاعي في التاريخ الانساني . وفي النظام الاقطاعي بلغت الاستبدادية الفردية قمة القوة والتسلطية على الجماعة . ذلك في حين أن النظام الاقطاعي لم يعترف يوماً بحدود طبيعية للقوميات أو للسّلالات ، فكان المثل الأعلى لهذا النظام هو بسط السُّلطان على أكبر بقعة من الأرض بغضّ النظر عمن تضمهم من الأقوام أو القبائل ، ولم يبدأ هذا النظام في الانحلال إلاّ بعد أن قويت اروح القومية ونمت في التنشأ واستكمال أسباب القوة ، وكان ذلك ولا ريب بدء العصر الجديد ، عصر الصراع بين الجماعة والفرد ، عصر الانحراف عن الحياة القبلية ، حياة الروحانية أو الطوطمية ، الى الحياة العريضة ، حياة الحرية والظاهرية في أن تضيق دائرة الفروق وتتسع دائرة المشابهات بين الأفراد .

على أنّ هذا كله قد تضمّن صورة من التطور بدأت بنظام فيه تكافل ، الى نظام فيه تنافس . تكافل بدأ مع الجمعية عندما شعرت بالحاجة الى الدفاع عن كيان الأفراد وكيان المجموع إزاء اعداء كثر ، فكلما قلّ عدد الأعداء الطبيعيين وراح الانسان يحيا حياة

اطمئنان نسبي في ظل ثورة ما من المدنية مقيماً على حياة مليئة بالشرور والأضرار ، أخذت عقدة التكافل الأول في التفكك بعض الشيء ، وكادت تنحل تماماً في العصور التي خرجت فيها استبدادية الفرد الى ميدان التسابق الى السلطة لذاتها ولفائدته الخاصة، لا لفائدة الجمعية . وسنرى أن الجمعيات الانسانية ، كما بدأت حياتها الاجتماعية بصورة نسبية من التكافل ، لا بد لها من أن تعود الى صورة تكافلية تلائم حياتها الحديثة ، وانه لا معدى للجماعات عن ذلك إن هي شاءت أن تحتفظ بقوتها الابتكارية التي تدفعها الى الأمام وإلى حياة التقدم التي تتسامى اليها المثاليات

ينبغي لنا أن نفطن دائماً الى أن في حياة الجماعة ناحيتين : الناحية التركيبية ، وهذه تتعلق بالصورة والقالب الذي تصب فيه الجماعة خلال عصر بعد عصر . ثم الناحية التكوينية وهذه تتعلق بالنشأة والوراثة والدم . فالناحية التركيبية أطوع لعوامل التطور وأبين قواماً وأمض بنية من الناحية التكوينية التي هي بمقتضى أنها ألصق بحياة الفرد ، تكون أعصى على التطور وأصلب عوداً في مكافحة عوامله .

الناحية التركيبية هي الناحية التي تتوالى عليها صور المدنية والحضارات . أما الناحية التكوينية فهي الناحية التي تمضي فيها الأفراد متطورة ببطء شديد ، إذ تتناول التكوين والوظيفة العضوية ، في تدرجات يتعذر استبانتها ، وفي مراتب يعسر علينا أن نستجليها . على أن لكلا الناحيتين علاقة بالفرد ، الأولى من حيث تصوراته ومشاعره وعواطفه وانفعالاته ، والثانية من حيث خضوعه للبيئة والأرض والاقليم والوراثات الدموية البعيدة . لهذا نرى أنه قد تنشأ حضارة فتزدهر وتربو ، ثم تنحل وتتكلس ، فلا يتناول ذلك الحدث غير الناحية التركيبية في الجماعة . أما الناحية التكوينية فتظل ثابتة ثباتاً نسبياً على قدر ما تؤثر عوامل التطور العضوي في الأفراد . نريد أن نخلص من هذا الى القول بأن مظاهر الناحية التركيبية إنما هو تطور يتناول الظاهر ، أما مظاهر الناحية التكوينية ، فتطور يتناول الباطن الذي لم يخلص العلم على جلالة قدره إلا لاشارات بسيطة من أسبابه .

ولا شك مطلقاً في أن أثر التسلط الفردي لم يتناول من مظاهر التطور الجماعي إلا الناحية التركيبية . أثر فيها وكيفها بما يلائم على وجه الاستمرار زعاته ومصالحه ، وألبسها الثوب الذي يلائم مزاجه ويرضي خيالاته ويشبع عواطفه وانفعالاته . ولا يجب أن يتبادر الى الذهن من قولنا هذا أن تأثير التسلط الفردي في الناحية التركيبية من الجمعية ، لم يتعطف الى التأثير في الناحية التكوينية منها . فالغزو والحروب ومختلف المذابح بيد الفاتحين المتعاقبين التي يذكرها التاريخ ، وهي في الغالب أثر من آثار الفردية المطلقة ، قد خلفت

بين الشعوب ومزجت دماءها ، كما أن تغاير البيئات كان له أثر في الناحية التركيبية وأي أثر. ولكن كل هذا لم يكن متمماً ولا ملحوظاً ، في العكس من أثر الفرد في الناحية التركيبية فقد لحظ فيه الغرض والغاية ، إذ رمى في كل اجتهاداته وعلى مختلف صروفه وأحواله الى تسوّد الفردية واخضاع الجمعية لها .

إن الاحاطة بالأسباب التي أدّت الى سيطرة الفرد على الجمعية ، وجعلته ينشب أظافره في النظام التكافلي البدائي فيزلزله ويقضي عليه ، ويحل محله نظام السلطة الفردية ، أهون سبيلاً وأرخى مأخذاً من البحث وراء الاسباب التي تذرّع بها الفرد ليستعبد الجمعية . يمكن تأثير الأسباب من أحداث واقعة ظاهرة . أمّا الاساليب فمنها الخفي البالغ في الخفاء ومنها الغامض الضارب في الغموض ، ومنها الظاهر الجلي الواضح . أسلوب التسلط الفردي هو الجانب الخفي . هو ذلك الجانب الذي يرجع فيه الأمر الى البواعث النفسية والوراثية عند من سلطوا على الجماعات ، والجانب الظاهر هو ذاك الذي تكيفت فيه هذه البواعث فظهر ملابساً لنظامات وعقائد وأوهام رمت جميعاً الى تعزيز السلطة الفردية .

ولست في مقام من البحث اضطر فيه الى احصاء وجوه ذلك التكيف ومظاهره ، وانما أضرب على ذلك بعض الأمثال المؤيدة بحقائق التاريخ . فقد كانت الدعوى بحق الملوك الالهي في الحكم والتحكم دعوى فاسدة من أساسها ، ولكن أيدها الملوك بالقوة وثبتوها بالسلطان واستعانوا على تركيزها في صلب النظم الاجتماعية برجال الدين واللاهوتيين .

كذلك لست في مقام البحث عن السبب في نشوء هذه الفكرة وما قام عليها من نظامات وعقائد . ولكن يكفي أن أضرب بها مثلاً من صورة من التكيف لا بست عقيدة موروثة وظلت من أقوى الأصلحة عملاً في اخضاع الجميات للسلطة الفردية .

ومن ذلك أيضاً أن النظامات الحديثة لم تنشأ وتترعرع الاّ في ظل التشريعات التي وضعها أصحاب السلطة الفردية لتكون رباطاً يربط به الجميات . ومنه أيضاً تأييد أصحاب الدين واللاهوتيين الملوك في تشريعاتهم ليؤيدهم الملوك في سلطتهم الروحية وفي امتيازاتهم التي أقرّتها شرائع العهود السالفة .

ولا شك في أن شيئاً من ذلك قد انتقل من عهد السلطات الفردية المستبدة الى النظام الاقتصادي القائم ، فبدّلت الجميات أسياداً بأسياد وملوكاً بملوك ، فاستمرّت العوامل التي أفسدت النظم التكافلية البدائية مؤثرة في بناء المجتمع حتى يومنا هذا . وأما بيان ذلك فوعدنا به البحوث التالية .

اسماعيل مظهر